جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ
السنة الرابعة

المشرق العربي المعاصر "السودان"
(المحاضرة الأولى)
د. محمد الحجي

السودان خلال حكم أسرة محمد علي ١٨٢٠-١٨٦٣

تشكل دولتي مصر والسودان وحدة جغرافية ممتدة على طول مجرى نهر النيل من منبعه في أواسط القارة الإفريقية حتى مصبه على ساحل البحر المتوسط، عاش فيها شعب واحد جمعته سمات حضارة مشتركة ممتدة في عمق التاريخ.

والسودان المعني بدراستنا هذه هو ما عرف باسم السودان المصري الذي يحده من الشمال خط عرض ٢٢ درجة، ومن الجنوب بلاد أوغندا، ومن الشرق البحر الأحمر وأريتيريا وأثيوبيا، ومن الغرب والجنوب الغربي كل من ليبيا وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو. حكم العثمانيون مع احتلالهم لمصر في العام ١٥١٧ أجزائه الشمالية حتى الشلال الثالث في أسوان وأبريم التي عرفت باسم بربر ستان، وسواكن ومصوع وزيلع على ساحله المطل على البحر الأحمر التي عرفت بولاية الحبش وربطوا حكمها بإيالة جدة. وقامت على أرضه أيضاً ممالك وسلطنات إسلامية مثل مملكة الفونج ١٥٠٤، ودارفور ١٦٣٧، وتقلى ١٥٧٠، والمسبعات في إقليم كردفان، واستمر الحال فيه على هذا المنوال حتى بسط والي مصر محمد علي باشا سيطرته عليه في العام ١٨٢٠ .

أولاً- السودان بين دخول محمد علي عام ١٨٢٠ وقيام الثورة المهدية عام ١٨٨١:

بدأ محمد علي باشا بعد تولي السلطة في مصر وتثبيت سلطانه فيها بتوسيع رقعة البلاد التي يحكمها فكانت حملاته إلى الجزيرة العربية بين عامي ١٨١١و١٨١٨، وكانت وجهته الثانية السودان؛ لتأمين حدوده الجنوبية، وللاستيلاء على مناجم الذهب في سنار، وإمداد جيشه بالجنود، والقضاء على المماليك، وتوسيع نطاق التجارة المصرية، فقام بإرسال جيشين الأول بقيادة ابنه إسماعيل باشا تكمن من فتح النوبة الشمالية، ومملكة سنار التي شملت دنقلة وبربر وشندي وسنار، وقضى نهائياً على سلطنة الفونج فيها. والجيش الثاني بقيادة صهره محمد بك الدفتردار الذي فتح كردفان، واستقر به المقام في الأبيض ينظم شؤون كردفان. كما أرسل محمد علي أبنه إبراهيم باشا لمساعدة إسماعيل، واتفق الأخوان على أن يتقدم إسماعيل في أعالي النيل الأزرق، وإبراهيم إلى بلاد الزنوج الوثنيين، ولكن مرض إبراهيم سرع في عودته لمصر ليتم خلفاؤه التوسع في البلاد؛ فوصلوا إلى إقليم التاكة عام ١٨٤٠، ودارفور ١٨٧٤، وفاشودة عام ١٨٦٥ وخط الاستواء عام ١٨٧١ وبحر الغزال سنة ١٨٧٣ وهرر عام ١٨٧٤. كما تنازل الباب العالي لحكام

مصر عن مصوع وسواكن عام ١٨٦٦، وعن زيلع وبربره عام ١٨٧٥ مقابل زيادة الضريبة السنوية. وبذلك امتدت البلاد من الشلال الأول عند أسوان شمالاً إلى بحيرة فكتوريا جنوباً، ومن البحر الأحمر شرقاً إلى حدود وادي غرباً، وانقسمت إلى عشر مديريات هي: دنقلة وبربرة والخرطوم وسنار وفاشودة وخط الاستواء وبحر الغزال ودارفور وكردفان وكسلا وثلاث محافظات هي سواكن ومصوع وهرر وأطلق عليها اسم السودان المصري وجعلت عاصمتها الخرطوم.

١– سياسة محمد علي وأبنائه في السودان:

أثقلت الإدارة التركية– المصرية التي أقامها إسماعيل في سنار كاهل الأهالي بالضرائب لاسيما الذين يملكون العبيد والماشية، وتشددت الإدارة في جمع الأموال وبسبب تلك السياسة ظهرت تحركات وثورات ضد إسماعيل باشا وسياسته انتهت بمصرعه، وتمكن محمد بك الدفتر دار من إخماد تلك التحركات والانتقام لمصرع إسماعيل ثم ثبت سلطة الحكومة على الأقاليم، وانشغل بالبحث عن الذهب، وإرسال العبيد إلى أسوان لتدريبهم على الأساليب العسكرية الحديثة. وتوالى على إدارة السودان عدد من الحكام منهم:

– عثمان بيك الشركسي: الذي عمل على تجنيد السودانيين في الجيش، وتوزيعهم على الحاميات العسكرية في الأقاليم السودانية.

– محو بيك: الذي خفض الضرائب، وأبطل تعدي الجنود على الفلاحين، وأعاد اللاجئين والفارين إلى ديارهم وكان خير معاونيه في تحقيق ذلك الشيخ عبد القادر ود الزين مستشاره السوداني للشؤون المحلية.

– خورشيد باشا: الذي سار على نهج سلفه فوطد أركان الاستقرار والعمران في السودان، وأنشئ الإدارات الحكومية والثكنات العسكرية في مدينة الخرطوم، ووسع مقراتها الدينية بسبب التزايد السكاني فيها. وأكثر من سواقي الري مما زاد من رقعة الأراضي الزراعية، وتنوع محاصيلها، وأدخل زراعة النيلة وقصب السكر والفواكه. وألغى الكثير من مظاهر تجارة الرقيق، وعني بتشجيع التجارة وحماية القوافل ونشر الأمن، وأنشئ مركزاً لصانعة السفن على النيل، وضبط الموظفين ومنعهم من ظلم الأهالي، وأقر خطة للتعليم ونظم القضاء. أما على الصعيد العسكري فقد كان أقل توفيقاً إذ فشلت حملاته ضد الدنكا في العام ١٨٢٧، وضد الشلك، وضد الهدندوه في منطقة التاكه في شرقي السودان واضطر لطلب المدد العسكري من مصر. ورأى محمد علي أن يتوجه بنفسه إلى إقليم فازوغولي بالسودان ليشرف على حقيقة ما يقال عن الذهب هناك، وأقام فيها مدة حتى تأكد من أن الذهب فيها لا يستحق عناء استخراجه، واستغل الفرصة ليشرح للمشايخ والعلماء الذين حضروا لمقابلته أهدافه بإدخال أساليب الحضارة والعمران إلى بلادهم. ورغم حظوة خورشيد بتقدير محمد علي الذي منحه الباشوية عام ١٨٣٥، وعينه حكمداراً على السودان إلا أنه استدعاه إلى القاهرة عام ١٨٣٨ خشية من انفراده بحكم السودان.

– أحمد باشا بوودان: الذي كان عهده استمراراً لعهد خورشيد باشا في نشر العدالة والاستقرار، وقام

بفتح إقليم التاكه وهزم قبائل الهدندوه، وأقام معسكره في كسلا وجعلها مركزاً لمديرية السودان الشرقي في التاكه، ورغم قصر فترة حكمه إلا أنه أقام الكثير من المشاريع الزراعية فتوسع في زراعة قصب السكر، وعني بتنظيم المالية وضبط أمور الحكم والإدارة، ومات فجأة في الخرطوم عام ١٨٤٣. وألغى محمد علي بعد ذلك منصب الحكمدار خوفاً من تركز السلطة بيد شخص واحد، وربط إدارة السودان بالقاهرة مباشرة وعين أحمد باشا المنكلي بلقب حاكم ولكن ما لبث أن عاد إلى المركزية ونصب المنكلي حكمداراً على السودان حتى عام ١٨٤٥ وخلفه خالد خسرو باشا الذي بقي حتى بداية عهد عباس الأول.

٢- السودان في عهد عباس ١٨٤٩-١٨٥٤:

توافدت الارساليات التبشيرية والتجار الأجانب إلى السودان في عهد عباس الأول، وتأسست القنصليات في الخرطوم، وحاول الحكمدار عبد اللطيف باشا تطبيق القوانين التجارية عليهم، ومعاقبة المخالفين مما أدى إلى تذمر التجار الأجانب خاصة حين تم إبعادهم عن تجارة العاج، وطالبوا بتطبيق مبدأ حرية التجارة، ونجحت مساعيهم حين استدعي الحكمدار المذكور إلى القاهرة عام ١٨٥٣، وانهارت بذلك أخر عقبة أمام تغلغل التجار الأجانب والمبشرين في جنوب السودان، حيث تبين لهم أن مرابح تجارة العبيد أوفر بكثير من تجارة العاج وريش النعام.

٣- السودان في عهد سعيد باشا ١٨٥٤-١٨٦٣:

عمل سعيد على إلغاء الجمارك بين مصر والسودان للتوثيق علاقات البلدين، وسعى لتأمين حدوده الشرقية والغربية، وقام بزيارة السودان للاطلاع على أحواله فوجد أن نظام اللامركزية قد أضر كثيراً به؛ لأن مصر كانت مشغولة عنه، فخفض عدد المديريات من ست إلى خمسه، وجعل المدير مسؤولاً أمام حكومة القاهرة، واستبدل كبار الموظفين المصريين بأكبر عدد من السودانيين، وخفض الضرائب، وانعش الاقتصاد، وشجع الأهالي المهجرين للعودة إلى أراضيهم، ونشط التجارة، وبناء الطرق وتعبيدها لربط أقاليم السودان ببعضها من جهة وربطها بالقاهرة من جهة أخرى. وسعى لإلغاء الرقيق وإبطال تجارته التي تطورت مع فتح النيل الأبيض للملاحة مما شجع تدفق الأجانب إلى السودان والباحثين عن الثراء السريع، وحين منع تجارة العاج نشط أولئك بتجارة العبيد فمنع سعيد إدخال العبيد إلى مصر، وأغلق أسواقه في الخرطوم، وحاول إقامة محطات عسكرية على طول النيل الأبيض لمراقبة الملاحة ومنع تجارة العبيد، ولكن المشروع لم يحقق نجاحاً يذكر لأن هذه المناطق كانت خارج نطاق سلطان حكومة الخرطوم. وشهد عهدي عباس وسعيد تعيين ١١ حكمدار في الخرطوم تفاوتت مدد حكمهم.

٤- السودان في عهد إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩:

تابع إسماعيل سياسة سودنة الوظائف التي بدها سعيد من قبل فشغل السودانيين الوظائف المهمة، وأنشأ المجالس المحلية في المديريات للفصل في قضايا الأهالي، وأشرك شيوخ القبائل في تحمل مسؤوليات

الحكم، وأظهر الاهتمام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من زراعة وتجارة وتعليم وصحة وغيرها، واكتسب حكمدار السودان آنذاك موسى حمدي باشا رضا السودانيين بفضل اصلاحاته وخلفه جعفر صادق باشا لست سنوات تقريباً قام خلالها بعمران الخرطوم، وخلفه إسماعيل أيوب باشا (١٨٧٣-١٨٧٧) فحسن الإدارة وربط أقاليم السودان ببعضها وبمصر بخطوط البرق والتلغراف، وباشر بمد سكة حديدة بين وادي حلفا والخرطوم، وشهد عهده أيضاً نهضة تعليمية ملحوظة.

وفي القضاء على النخاسة اتخذ الخديوي إسماعيل خطوات جادة تطلبت منه توسيع رقعة النفوذ المصري في الجنوب فضم مديرية خط الاستواء، وفي الشرق فضم مناطق بوغوص وهرر وتاجورة وزيلع وبربرة فأصبح ساحل البحر الأحمر الإفريقي كله تحت السيادة المصرية، وفي الغرب ضم دارفور، لكن التوسع في السودان الشرقي أدى إلى حرب بين مصر والحبشة عام ١٨٧٦، وإلى عقد معاهدة إلغاء الرقيق مع إنجلترا عام ١٨٧٧، ومن أهم الاجراءات التي أتخذها الخديوي إسماعيل للقضاء على تلك التجارة:

- إنشاء قوة بوليس نهري عام ١٨٦٤، لكن محاولاته لم تفلح، وكذلك لم تنجح الحملات العسكرية مثل حملة الهلالي في إقليم بحر الغزال، وحملات صمويل بيكر في النيل الأعلى، وذلك بسبب قوة التجار وقدرتهم على إثارة القبائل ضد تلك الحملات، واضطر بيكر لمغادرة المنطقة الاستوائية بعد أن أنشأ فيها ثلاث محطات مسلحة في غوندكرو وفويره وفاتيكو لحفظ الأمن ومراقبة النخاسين وأسس مدينة التوفيقية، ولكنه لم يستطع فتح النهر للملاحة النهرية إلى البحيرات الاستوائية.

- حظر تصدير الأسلحة والبارود إلى السودان كي لا يستخدمه التجار ضد الحكومة وإغلاق منافذ تصدير الرقيق عبر موانئ البحر الأحمر، وألزم تحت ضغط الانجليز إلى إنهاء تجارة الرقيق في السودان بحلول العام ١٨٨٠ فبادر تحت تلك الضغوط إلى تعيين تشارلز جورج غوردون حكمداراً للسودان عام ١٨٧٧ فاعتقل النخاسين وصادر أملاكهم، وشكك في نزاهة جميع الموظفين المصريين واتهمهم بالإتجار بالرقيق والتواطؤ مع النخاسين لإفساد مشاريعه فطرد مجموعة كبيرة منهم وأبدلهم ب١٤ موظفاً أوروبياً وقلة من السودانيين. وفي الوقت الذي كانت تقمع فيه ثورات النخاسين كانت البلاد تعيش حالة من الفوضى والتذمر بسبب جشع الموظفين الأوروبيين وتشددهم في الهيمنة على الموارد الاقتصادية مما انعكس سلباً على حياة الشعب، وتصادف ذلك مع تدخل الأوروبيين في مصر وخلعهم لإسماعيل عام ١٨٧٩، وتنصيب ابنه توفيق مكانه فاستقال غوردون من منصبه عام ١٨٨٠ بسبب عزل صديقه وسنده الخديوي، وخلفه محمد رؤوف باشا. ومن الجدير بالاهتمام أن صعوبة القضاء على تجارة العبيد في السودان ارتبطت بواقع المجتمع السوداني الذي ألف الرق حتى أصبح جزءاً من حياته الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً لاتساع مساحة السودان، وصعوبة فرض الرقابة على طرق التجارة فيه. كل ذلك أدى إلى تصاعد الأزمة الداخلية في السودان وأدى إلى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١.

ثانياً– الحكم التركي المصري وتأثيره في السودان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً:

١– التأثيرات السياسية:

أدى خضوع السودان للحكم التركي المصري إلى بروز الشخصية السياسية للسودان، وربطه بمصر صاحبة السيادة، كما أدى إلى تأسيس مدينة الخرطوم عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق، وجعلها عاصمة للبلاد للإشراف منها على أراضي السودان المترامية، كما نشأت مدينة جديدة في شرق البلاد هي كسلا التي أصبحت عاصمة لمديرية التاكا. وطرأت أيضاً بعض التطورات على المدن التي كانت قائمة من قبل وحولت بعضها إلى عواصم إدارية للمديريات، وبعضها الأخر إلى مراكز عسكرية ارتبط بعضها بالخرطوم ارتباطاً وثيقاً ومنها بربره وسنار والقضارف. واكتسبت المدينة السودانية عموماً طابعاً سلطوياً بحكم ارتباطها بالسلطة المركزية والعسكرية الأجنبية، وتعمقت غربتها عن محيطها القبلي، ووسمتها الحاميات العسكرية بالجبروت وغدت مراكز حكم لا يصلها بمحيطها إلا سمة التسلط المركزي العسكري.

أ– التأثيرات الإدارية ونمو المدينة السودانية:

كان للسياسة الإدارية التي انتهجها الحكام المتوالون على السودان أثرها الكبير في واقع السودان الذي اتسم بهيمنة اقتصاد الريف على المراكز الحضرية، وأدت تلك السياسة إلى تحول تلك المراكز الحضرية إلى مدن شكلت مراكز للإنتاج البضاعي والتجارة والحرف، وكنتاج لتطور الأسواق الموسمية إلى أسواق مستديمة أيضاً الأمر الذي أحدث تبدلاً في وضع المدينة ككل ومكنها من فرض هيمنتها على الريف على عكس ما كان سائداً من قبل. ومن الجدير بالملاحظة أن التطورات الرأسمالية في المدن السودانية بقيت ضعيفة بسبب التركيبة الاجتماعية للسكان وتمسك الوافدون بعاداتهم القبلية في وقت ما زالت فيه المدينة حديثة النشأة فبقي التأثير القبلي مستمراً فيها.

ب– التأثيرات الاقتصادية:

أثرت سياسة الحكم التركي– المصري الاقتصادية على تطور المدينة السودانية، وحققوا بخبراتهم التجارية المتواضعة أرباحاً عالية، وتطور بناء على ذلك السوق الداخلية وتوسعت قنوات التجارة الخارجية، وأدى احتكار الدولة للتجارة إلى مركزية السياسة الاقتصادية. وأصبح لمدينة الخرطوم دوراً فاعلاً وانتعشت كمركز تجاري، وكمحطة لتسيير القوافل والسفن الشراعية حاملة صنوف البضائع من وإلى مدن السودان. وشهدت مدينة كسلا أيضاً نمواً مطرداً فأقيمت فيها سوق مزدهرة للتجارة وازدادت أهميتها بعد ضم مصوع للسودان على الطريق التجاري إلى البحر الأحمر. وازداد أيضاً نشاط المدن التجارية التي كانت قائمة من قبل بدرجات متفاوتة وفق طبيعة منتجاتها مثل الأبيض من جراء الاهتمام بتجارة الصمغ، وكونها مركزاً للتجارة القادمة من دارفور وجبالة النوبة. وبربره لوقوعها على طريق القوافل المتجهة شرقاً إلى سواكن وشمالاً إلى مصر. ومدينة القضارف التي أقيم فيها مصنع للصابون وآخر للتبغ. وتجلى النشاط الكبير الذي شهدته

سواكن في نمو جاليتها الأجنبية وزيادة نشاط تجارها المحليين. وبذلك يتضح مدى تأثير الاقتصاد على نمو المدينة السودانية وتطورها.

ج- التأثيرات الاجتماعية:

تنوعت التركيبة السكانية للمدينة السودانية بين قبائل سودانية الأصل وأعراق أخرى وافدة من الخارج ممن جذبهم بريق المدينة، ورغبة العمل والنشاط التجاري إلى جانب بعض الوافدين ممن تركوا قراهم تحت وطأة ضغوط شتى فأصبحت المدن تعج بأبناء قبائل الشايقية والجعليين والدناقلة وغيرهم وأخذوا ينصهرون في بوتقة الدولة المركزية ونشاطاتها التجارية. كما فتح الحكم التركي- المصري المجال للتجار الأجانب والعرب من المصريين وغيرهم لممارسة نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة في شتى مناطق السودان ومدنه.

٢- السمات العامة للحكم التركي المصري:

شهد السودان خلال مرحلة الحكم التركي- المصري تغيرت مهمة أوجدت سمات خاصة بتلك المرحلة من أهمها:

أ- التكوين السياسي الموحد للسودان:

أدى قيام الحكم التركي- المصري إلى انفتاح البلاد نسبياً على العالم الخارجي، وأخذت تنشأ فيها صلات جديدة مع السوق الرأسمالية العالمية عن طريق تصدير المحاصيل النقدية، واستيراد البضائع الاستهلاكية، لكن خضوع البلاد للسيطرة العثمانية حد من ذلك الانفتاح الاقتصادي. وتوحد ذلك الواقع السياسي بقوة الدولة المركزية الأجنبية، ونفوذ السوق القومية، ولكن طموح البرجوازية المصرية، وهيمنة الرأسمالية العالمية حدتا من تطوره، فضعف دور السوق القومية كأداة من أدوات التوحيد، ووقع العبء على الدولة المركزية فترسخت هيمنتها وامتد نشاطها إلى مجالات لم تكن لديها المؤهلات لتفرض عليها سطوتها وتسوسها كونها أجنبية، وهذا ما جعلها تلجأ إلى العنف تعويضاً عن عجزها السياسي الذي أصبح صفة ملازمة لها.

ب- القبلية والصوفية:

أثرت القبلية والصوفية التي تعد من أهم سمات المجتمع السوداني بقوة في الدولة المركزية ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنعكس ضعف تأثير الحكم التركي- المصري في الحفاظ على تماسك البنية الاجتماعية بسبب سياسة القهر والنهب بشكل سلبي على المجتمع فأنكفأ معظم أفراده في مؤسساتهم التقليدية للخلاص من صعوبات الحياة وأهوالها وبذلك بقي دور الدولة محدوداً في صهر ذلك التكوين المجتمعي في إطار الأمة وهو قصور لازمها طوال تاريخها.

ج- المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

يعد إدخال المحاصيل النقدية وما أسفر عنها من نشاط تجاري واجتماعي من أهم أشكال التحديث

التي شهدها السودان في ظل الحكم التركي- المصري.

د- التطور غير المتكافئ بين مناطق السودان:

شهد السودان خلال مرحلة الحكم التركي- المصري تطوراً غير متكافئ؛ وذلك نتيجة لاختلاف مراحل ضم أجزائه إلى الدولة العثمانية، وبسبب تركيز العثمانيين على المناطق التي يهمهم أمر استغلالها، والبعض الآخر لعجزهم عن فرض إدارة مستقرة فيه.

هـ- تنوع التركيبة الاجتماعية:

شمل المجتمع السوداني خليطاً متنوعاً من القبائل والأعراق فقبائل السودان الأوسط التي انضمت إليها قبائل من الشرق والعرب والجنوب، كان بعضهم من أصول نوبية مستعربة وبعضهم من أصول حامية، ومنهم من حافظ على أصوله الزنجية، ثم جاء المصريون مع الجيش التركي – المصري واستقر كثير منهم في السودان واختلطوا بتركيبته الاجتماعية. وشكل اختلاف الجذور وتباين السحنات والألوان لتلك المجموعات عامل دفع للبحث عن صيغة مشتركة في إطار ذلك التركيب الاجتماعي، وعن نظام اجتماعي يتوحدون حوله، لكن نهج الدول المركزية المتسلطة شكل قوة طاردة لصيغ التجمع بسبب طغيان الخوف والفزع، فضلاً عن تجارة الرقيق التي خلقت شعوراً استعلائي، وحاجزاً فيما بينهم فبقي ذلك المجتمع ضمن تنوعه القبلي – العرقي دون أي تغيير يقوده إلى وحدة اجتماعية متماسكة.

و- الفساد:

حمل الحكم التركي- المصري معه أشكالاً من الفساد لم يألفها أهل البلاد من قبل إذ انتشرت الرشوة والاختلاسات والمحسوبيات وصاحبها العنف الذي يساعد على ممارستها ويغطي عليها، وارتسمت للأتراك صورة محددة المعالم في وعي أهل السودان؛ بأنه حاكم أجنبي قاس ومرتش وهو حاكم بعيد عنهم لا يرونه كثيراً، ولكنهم يحسون وطأة آلته القمعية والدولة التي يمثلها.

ثالثاً- الحركة الوطنية السودانية والحكم التركي المصري ١٨٢٢-١٨٨١:

كان الحكم التركي – المصري حدثاً جديداً طرأ على السودان وأهله بكل عنفه وسطوة العسكرية ولم يستطيعوا مقاومة الغزو في تلك المرحلة؛ ويعود ذلك لتركيبة المجتمع القبلية، وعدم وحدة موقفهم من الغزاة، هذا فضلاً عن الافتقار إلى سلاح المواجهة مما أضعف قدرتهم على التحدي اللازم طوال العقود الستة التي سبقت الثورة المهدية، وكان الهروب إلى الغابات أو الأحراش داخل السودان أو المناطق الحدودية لاسيما في فترات جمع الضرائب، وما رافق ذلك من فقر وقهر وعذاب حمل في طياته رفضاً للظلم وعجزاً عن المواجهة، ولكن بقيت متحفزة رافضة للحكم التركي- المصري، وشكلت صعوبات المواجهة دافعاً للثورة من قبل مختلف فئات المجتمع السوداني وفي مختلف أرجائه.

٢- أهم قوى المعارضة وأشكالها:

أ- المقاومة القبلية:

كانت المقاومة القبلية أكثر أشكال المقاومة إيجابية، رغم أنها لم ترفض النظام رفضاً كاملاً بل رفضت بعض أساليب عمله وظلمه، وتحركت وفقاً لمنطلقاتها القبلية، وغالباً ما دخلت في مواجهات مع القوات التركية، وشكل عبء الضرائب والاتاوات وثقلهما الدافع الأساسي لأغلب تحركاتها المتفرقة التي لم يكن لها تأثير كبير يهدد النظام القائم، لكنها أضعفت هيبته وسطوته المطلقة، ومن هذه التحركات ما حدث في العام ١٨٢٢ عندما هوجمت الحاميات التركية وقتل جنودها وهرب الفاعلون. وكذلك تحركات قبائل الكبابيش والحسانية والشكرية والجعليين والبشارين وغيرها التي شكلت مصدر ازعاج دائم للحكومة، وأسفرت تلك المواجهات عن اضمحلال قبائل بأكملها، واختلال توازن القوى القبلية، وتدهور النشاط الاقتصادي من جراء الحملات التي خربت الزرع والضرع. ورغم الوضع الصعب أصبحت الانتفاضة والثورة تراثاً وطنياً للسودانيين رأى فيه السودانيون تحدياً للعدوان الأجنبي، ورفضاً لتسلطه بكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ورغم إخماد الحكم التركي لمجمل التحركات الوطنية إلا أنه عجز عن القضاء على أسباب النضال الحقيقية التي بقيت كامنة إلى أن اندلعت الثورة المهدية عام ١٨٨١ وأطاحت بالحكم التركي- المصري.

ب- رجال الصوفية:

اتخذت مقاومة رجال الصوفية شكلاً صامتاً تجسد بالابتعاد عن النظام، والانكفاء في خلاويهم ورعاية مريديهم طلابهم، والتوقف عن دورهم كوسطاء لحفظ التوازن بين الحاكم والمحكوم مما أفقد النظام أداة من أدوات حكمه.

ج- جنود الجهادية:

ظهرت تمردات في صفوف جنود الجهادية في فترات مختلفة ١٨٤٤ و١٨٦٤ في منطقة الأبيض حيث اقتحموا الثكنات وفروا باتجاه مصر، ولم تتمكن الحكومة من القبض عليهم إلا عند مشارف وادي حلفا، وتعود أسباب تمردهم إلى اضطراب نظام الحكم والفساد وتأخير صرف مرتباتهم.

د- الجلابة: وهم فئة من المقاومين عانوا من النهب والضرائب الباهظة، واحتكار التجارة، والمنافسة غير المتكافئة مع التجار المصريين والأجانب عامة، كما اتعبهم وضعهم الثانوي في السوق المصرية والسوق الرأسمالية العالمية، ومحاربة تجارة الرقيق والاجراءات القمعية التي أدت إلى اضطراب النشاط التجاري والطرق التجارية. وبذلك نجد أن حركة المقاومة السودانية قد شملت الكثير من فئات المجتمع، واستمرت في رفض سياسة الظلم بكل أشكالها رغم عدم نجاحها في تحقيق أهدافها حتى اندلعت الثورة المهدية عام ١٨٨١، وأطاحت بالحكم التركي، وافتتحت مرحلة جديدة في تاريخ السودان الحديث المعاصر.